الحكم لمثل هذا الموضوع في مفروض المثال، فلا يكون اعتباطاً ولا جزافاً أو رمية ً في ظلام. الثاني: الدقّة الكاملة في معرفة ملابسات الكلام، ومدى ربطها بأصل الموضوع ربطاً جعل بعضها ركائز وأُخر زوائد القشور، الأمر الذي بحاجة إلى حنكة ودراية فائقة، وليس كلّ من رام شيئاً وجده. الثالث: ـ وهو بيت القصيد ـ : أن يصبح هذا الفحوى العامّ المستخرج من طي الآية بمثابة كبرى كلّية لما دلّ عليه ظاهر الكلام، ويكون البطن المستخلص (المعنى التأويليّ) كلّياً منطبقاً على ظاهر التنزيل. وبعبارة أخرى: يكون مجموع الظهر والبطن بمنزلة استدلال منطقي رتيب، كان الفحوى العامّ بمثابة كبرى كلّية، مستنداً إليها انطباقاً على صغراها التي هي مورد التنزيل. ففي آية السؤال ـ مثلاً ـ كان مفاد مجموع الكلام «ظهراً وبطناً»: أنّ على المشركين حيث موضع جهلهم بأصول النبوّات أن يتساءلوا مع جيرانهم اليهود وهم أهل علم وكتاب، فإنّ على كلّ جاهل أن يراجع العلماء فيما يجهله. وهي قاعدة كلّية مطّردة ومقبولة لدى العقل والشرع، تصادقت مع شأن نزول الآية بالذات. وهذا هو المقصود من توافق التأويل مع التنزيل توافق العامّ مع الخاصّ، أو الكبرى الكلّية مع مصداق من مصاديقها بالذات، فلم يكن البطن أجنبيّاً عن الظهر، بل متناسباً معه تناسب الكلّي مع مصداقه، ومدلولاً عليه بدلالة التزامية مطويّة للكلام، وما يعقلها إلاّ العالمون. وبذلك صرّح الإمام الشاطبي باشتراط كون البطن جارياً على مقتضى الظاهر المقرّر في لسان العرب، بحيث يجري على المقاصد العربيّة. أي: جارياً على مقتضى أساليبهم في مداليل الكلام، فلا يكون اعتباطاً نابياً عن الظاهر يرفضه رفضاً.